

واقع قيم المواطنة في الجزائر؛ آلية لتكريس الديمقراطية

The reality of the values of citizenship in Algeria ; a mechanism for the establishment of democracy

غنى آمل، طالبة باحثة في الدكتوراه،

كلية الحقوق والعلوم السياسية،

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد وهران، الجزائر.

تاريخ الإيداع: 2018/03/25 - تاريخ المراجعة: 2018/05/22

ملخص:

إن المواطنة والديمقراطية مترادفتان من الناحية التاريخية والعملية، فإذا كانت فكرة المواطنة هي أساس تطور الأنظمة الديمقراطية، فإن هذه الأخيرة بدورها عملت على زيادة تفعيل عملية المؤسسة المجتمعية، وتكريس أبعاد المواطنة. على هذا الأساس تحول المواطن من مجرد فرد خاضع للنظام السياسي إلى صانع له، حرر حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتحول الفرد من مجرد إنسان طبيعي إلى مواطن حقيقي يبحث عن الديمقراطية بكل مفاهيمها.

الكلمات المفتاحية:

القيم، المواطنة، الحقوق المدنية، الديمقراطية.

Summary:

Citizenship and democracy are synonymous historically and practically. If the idea of citizenship is the basis of the development of democratic systems, the latter also worked to increase the operation of the community institution and to devote the dimensions of citizenship. On this basis, the citizen is transformed from an individual who is subject to the political system to a creator, who liberates his economic, social and cultural rights, turning the individual from a natural person to a real citizen who seeks democracy in all its concepts.

Keywords:

values, citizenship, civil rights, democracy

مقدمة:

تعد المواطنة في حقيقتها ومن خلال منظومة قيمها المتعددة سلوكا تطوعيا حضاريا يقوم به الفرد لصالح وطنه، أو المكان الذي يعيش فيه، أو حتى المنظمة التي يعمل بها، ومعنى هذا أنها التزام عقدي وأخلاقي وحضاري، فالمواطنة مبنية على قيم ومبادئ الإنسان السوي تجاه وطنه ومجتمعه، حيث تصبح المواطنة لديه عبارة عن سلوك شخصي وممارسة يومية في حياته وضميره.

إن منظومة هذه القيم هي الوسيلة الوحيدة والملائمة لقيام الروابط المتعددة بين الناس، كما أنها المحرك للحياة الإنسانية، فتتأرجح الحياة بين القيم الإيجابية والسلبية، فإذا تغلبت الأولى استمرت حياة الأمم والشعوب في تطور وعطاء، وإن حدث العكس ساد التخلف الشامل وعدم الاستقرار. لقد شكلت القيم على مر العصور المرجع والمحور الذي ينظم سلوك الأفراد والمجتمع والدولة على حد سواء، كما أنها العامل المهم الذي يسهم في تماسك المجتمع والمحافظة على هويته واستقراره وتطوره.

إلا أن قيم المواطنة بهذه الصورة لن تظهر على هذا النحو إلا عندما تتوفر مقوماتها، متمثلة في تمتع جميع أطرافها بحقوقهم، مقابل أداء الواجبات المطلوبة منهم، ومن ثم يكون لدى المواطن إحساس وشعور داخلي بشرف الانتماء للوطن، بل ينظر إلى وطنه أنه بيته الكبير. وعليه نطرح الإشكالية الآتية: إلى أي مدى تعتبر المواطنة في الجزائر مؤشرا وميكانيزم لتكريس الديمقراطية؟.

إن منظومة هذه القيم هي الوسيلة الوحيدة والملائمة لقيام الروابط المتعددة بين الناس، كما أنها المحرك للحياة الإنسانية، فتتأرجح الحياة بين القيم الإيجابية والسلبية، فإذا تغلبت الأولى استمرت حياة الأمم والشعوب في تطور وعطاء، وإن حدث العكس ساد التخلف الشامل وعدم الاستقرار. لقد شكلت القيم على مر العصور المرجع والمحور الذي ينظم سلوك الأفراد والمجتمع والدولة على حد سواء، كما أنها العامل المهم الذي يسهم في تماسك المجتمع والمحافظة على هويته واستقراره وتطوره.

إلا أن قيم المواطنة بهذه الصورة لن تظهر على هذا النحو إلا عندما تتوفر مقوماتها، متمثلة في تمتع جميع أطرافها بحقوقهم، مقابل أداء الواجبات المطلوبة منهم، ومن ثم يكون لدى المواطن إحساس وشعور داخلي بشرف الانتماء للوطن، بل ينظر إلى وطنه أنه بيته الكبير. وعليه نطرح الإشكالية الآتية: إلى أي مدى تعتبر المواطنة في الجزائر مؤشرا وميكانيزمًا لتكريس الديمقراطية؟.

ولإجابة على الإشكالية هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم قيم المواطنة التي من خلال تحقيقها نحصل إلى ترسيخ جملة من الممارسات الديمقراطية. ولهذا ستركز الدراسة على معالجة المحاور الآتية:

المبحث الأول

مفهوم المواطنة

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم الجديدة التي تحتل بؤرة التحليل في العلوم الاجتماعية بسبب تحديات جديدة وآفاق جديدة رغم أن هذا المفهوم في حد ذاته ما زال لا يلبي كل حاجيات الدراسة النظرية بشكل كاف في انتظار تعريف أوسع وأكثر شرعية له.

المطلب الأول: تعريف المواطنة

إن أصول المواطنة صعبة التعقب فمعناها خاص للغاية وجذورها معقدة ومتنوعة من الناحية الإيثيمولوجية يرجع أصل إستعمالها إلى الحضارتين اليونانية والرومانية فقد استعملت الألفاظ (CIVIS) المواطن (CIVITAS) المواطنة في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني¹.

الفرع الأول: تعريف المواطنة لغة

تلتقي جل التعاريف اللغوية المقدمة لمفهوم المواطنة في الارتباط بمفهوم الوطن أي "موطن الإنسان ومحله"، وتفيد أغلبها مكان الولادة والإقامة. تجلّى المفهوم عموماً بصيغة "وطن" و"واطن" بمعنى المصاحبة والإخاء وتقاسم العيش.

¹ Darren J O'Byrne. , **The Dimensions of Global Citizenship Political Identity Beyond the Nation-State** , London : FRANK CASS & CO. LTD , 2003,p 5-9.

الفرع الثاني: تعريف المواطنة اصطلاحاً

فبدل مفهوم المواطنة على ترتيبات مؤسسية، قواعد واتفاقيات توجه وتقولب قرارات السياسة العامة ومجموع النفقات المتزامنة معها المشكلة بتفاعل ثنائي بين المواطنين وبين المواطنين والنظام. يكون هذا التفاعل محلي أي في دولة واحدة، ويرتبط بأسبقية الانتماء القانوني. يشير هذا التعريف وغيره من التعريفات الاصطلاحية هذا المفهوم إلى المشاركة أو العضوية في المجتمع، وتظهر من خلال نظام حقوق واجبات ومؤسسات وتنقسم هذه الحقوق إلى حقوق مدنية وحقوق سياسية وحقوق اجتماعية.

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى "المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة". وتؤكد دائرة المعارف البريطانية على أن المواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات". وتحتّم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة، بأن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.¹

كما تذكر "موسوعة الكتاب الدولي" المواطنة بأنها: عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.²

الفرع الثالث: تقسيمات المواطنة

في مقالة لمارشال T.H MARSHEL عام 1949 بعنوان "citizenship and social class" قسم المواطنة إلى ثلاث أقسام مدنية، سياسية واجتماعية، تتضمن المواطنة المدنية مجموع الحريات الفردية، حرية التعبير والتفكير والمعتقد والحق في إبرام المعاهدات والملكية، أما المواطنة السياسية فتتضمن حق المشاركة في أعمال السلطة كعضو في الهيئة الناحية، وتتضمن المواطنة الاجتماعية، حسب مارشال "الحق في الحصول على قدر من الرفاه الاقتصادي والأمن، إلى الحق في المشاركة على نحو كامل في التراث الاجتماعي والحياة وفق معايير سائدة في المجتمع".³

¹ علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية"، في بشير نافع وآخرون، المواطنة الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 30.

² المرجع نفسه، ص 31.

³ يوسف زدام، دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة في البلاد العربية (دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013، ص 27.

وفي هذا الإطار ترى جونسون أن المواطنة تتكون من أربع عناصر تساهم في ترتيب الفضاء التمثيلي للمواطن وإعطائها مضمون للمؤسسات والممارسات التي تدعم بقائها:

1- المواطنة ترسي المسؤولية المشتركة، وهذا يعني أن افتراضات وممارسات المواطنة تضع حدود الدولة والسوق والمجتمع والأسرة والمسؤولية الفردية، أي إنها تبين حدود أو نطاق الممارسة الفعلية للحقوق وكذا حدود الحريات التي ترتبط بالضرورة بحريات الآخرين.

2- ترسي المواطنة حدود الاندماج أو الإقصاء في المجتمع السياسي وفق إطار التمكين السياسي.

3- تشكل نظام ممارسات، بما في ذلك قواعد مجردة وطرق وآليات وصول المواطنة للنظام بما في ذلك شرعية وقانونية طرق صياغة المطالب "من خلال تعبئة مشروعة لصياغة المطالب".

4- تساهم في تعريف الأمة، فبناء أي أمة يعبر عن، ويوجه شرعية العلاقات الاجتماعية وفق إرث تاريخي وتوافقات مجتمعية متماشية معها.¹

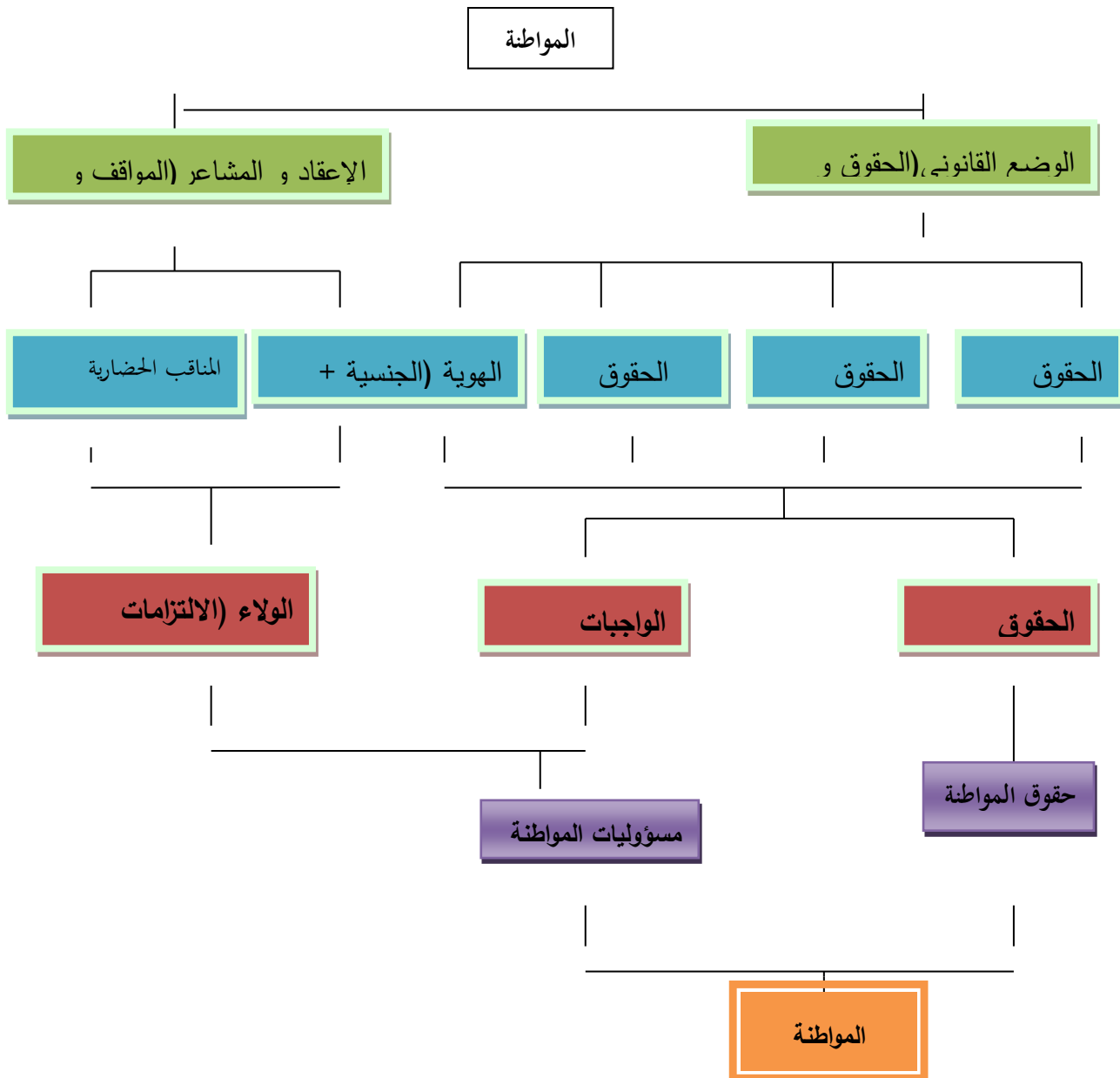
الفرع الرابع: علاقة المواطنة بالديمقراطية

وتعد المواطنة مفهوما مهما يتوسط بين المجتمع المدني والدولة، وتحدد للمواطن كيفية ممارسة حقوقه ومسؤولياته، وهي عامل مهم في صحة واستقرار أي نظام حكم. إنها بمعنى آخر تشير لنا إلى من هو المدين بالواجبات إلى الدولة، ويتمتع أيضا بحمايتها لحقوقه، وهي توفر الإطار الشرعي للتجمعات الفردية داخل المجتمع المدني وهي أكثر من تلك الحالة الشرعية لتحقيق المكاسب الاقتصادية والرعاية الصحية العامة، والتعليم والتربية والأمن الاجتماعي، إنها أيضا توفر الإحساس المشترك بالهوية لكل الذين يملكونها.

وجاء أيضا في تعريف المواطن أنه: "فرد من المجتمع وعضو كامل الحقوق والواجبات في الدولة، بحيث يضبط دستور دولته حقوقه الأساسية والثابتة" ونشأ هذا المفهوم مع انتصار الثورة الفرنسية (1789) على النظام الملكي، بحيث تحول الأفراد من مجرد "رعايا" لا حقوق لهم عند مسؤوليهم إلى مواطنين في ظل نظام ديمقراطي تشكل فيه السلطة من الأسفل إلى الأعلى، بحيث لا تنفك السلطة أن تكون مجرد عقد بين الاثنين قابل للإبطال حالما فقد المواطنون الثقة في حاكميهم، ولهذا فمفهوم المواطنة يرتبط عضويا بالديمقراطية.

¹ . Melissa A Hackell , **Towards a neoliberal citizenship regime : a post Marxist discourse analysis**. A thèses of the degree of doctor, Institute of philosophy, University of WAIKATO, Hamilton, Newzeland, 2007, p63.

والشكل الموالي يوضح حقوق الإنسان والمواطنة:



المصدر: علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية"، في بشير نافع وآخرون، المواطنة الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص32.

بالنظر إلى هذا النموذج يمكن القول بأن المواطن هو محور النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومصدر الثقافة المتحركة في السلوك الإنساني، وعلى أساسه يكون التشكيل والإصلاح، المواطنة في حد ذاتها يمكن اعتبارها مؤسسة عمومية والتي

تحتاج ليس فقط لدافع ذاتي بل كذلك لمؤسسات أخرى لأداء وظائفها.¹ عموما يمكن القول أن مفهوم المواطنة يستخدم في معناه الضيق للإشارة إلى وضع المساواة السياسية والمساواة في المشاركة، ومعناه الواسع في المشاركة في المجال الاجتماعي، وفي معناه القانوني عن وضع قانوني للحقوق والواجبات، وفي معناه الموضوعي عن حدود التأثير الفعلي الذي يملكه أو يمكن أن يتحكم فيه المواطن اتجاه السياسات العامة.

بالنظر إلى مضمون مقال مارشال عن المواطنة والشكل رقم 01، يمكن القول أن المواطنة تفاعل متعدد الأطراف بين عنصرين بشري بين حاكم و محكومين، في إطار آليات قانونية كالانتخاب مثلا، ومن خلال مؤسسات سواء كانت مرتبطة بالجهاز القضائي أو المجالس المنتخبة محليا ومركزيا، إضافة إلى جهاز تنفيذي وخدمي. مقرونة بثقافة سياسية تعترف بأهمية المشاركة في تسيير الشأن العام من جهة ودورها في تعزيز التمكين من الحقوق ضمن إطار عام من الشعور بالانتماء. وتطرح بذلك السياق المنطقي للجوهر الديمقراطي الذي يسمح من خلال مظاهره إلى الاشتراك الفعلي للمواطن.²

هذا التأصيل المفاهيمي للمواطنة يبرز التوازن الحاصل بين الحقوق والواجبات في موضوع المواطنة الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل ممارسة ديمقراطية حقيقية، الأمر الذي يعني أن المواطنة المكتملة تشكل المضمون الفعلي للممارسة الديمقراطية المعاصرة، وذلك ما يوضحه علي خليفة الكواري من خلال الشروط التي يفترض أنها لا بد أن تتوفر في المواطنة بقوله: "وتشمل هذه الشروط إلى جانب الحقوق القانونية والدستورية وضمانات المشاركة السياسية الفعالة، الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية مثل التقارب في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والتعليم ومهارات الوصول إلى المعلومات البديلة التي تسمح للمواطن بالحصول على المعلومات من مصادر مختلفة متنافسة. كما يجب أن تشمل هذه الشروط حدا أدنى من المسؤولية المجتمعية اتجاه تنمية فرص العمل والرعاية الاجتماعية في حالة العجز والبطالة، ومن أجل التعليم والصحة والتنمية الثقافية".³

المبحث الثاني

واقع المواطنة في الجزائر ودورها في ترسيخ الديمقراطية

إذا كانت دائرة المعارف البريطانية عرفت المواطنة بأنها : «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة»، فإن جوهرها يقوم على تحقق جملة من الحقوق لا يمكن تصور قيام المواطنة بدونها،

¹ يوسف زدام، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² المرجع نفسه، ص 30.

³ علي خليفة الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، في ابتسام الكتي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004، ص 93.

لأن انتزاع تلك الحقوق وممارستها فعليا وتحويلها إلى ثقافة سياسية معاشة في الواقع، يشكل الأرضية الملائمة لاستنبات الديمقراطية بوصفها ثقافة وسلوكا للمجتمع.

المطلب الأول: حقوق المواطنة كمركز لترسيخ الممارسة الديمقراطية

دلت التجربة على أن هناك العديد من الدول -والجزائر جزء منها- عرفت بهيمتها وتحكمها في كل شيء فقد ينطبق عليها الوصف الذي وسم به تقرير التنمية العربية الثالث (الحرية 2004) حال البلاد العربية عندما وصفها بـ " دولة الثقب الأسود"، فعلى الرغم من تخصيص دساتيرها على مصفوفة من الحقوق والحريات، فإن الواقع حال دون تحقيق هذه الأخيرة إلى حقائق في الممارسة.

الفرع الأول: الحق في التشغيل:

تعاين الجزائر من أزمة بطالة في أوساط الشباب حيث تقدر الإحصائيات أن من هم تحت 30 سنة بلغت نسبتهم 75 % في ما يصل عدد العاطلين عن العمل من ذوي الشهادات إلى 630 ألف يضاف إليهم 50 ألف طلب عمل سنويا.¹ هذا في مقابل أعداد كبيرة من الشباب تقدر بحوالي 240 ألف شاب تضاف سنويا إلى سوق العمل في وقت لم تتجاوز فيه القدرة على التشغيل 100 ألف منصب سنويا، ما أدى إلى تزايد معدل البطالة الذي انتقل من 12.6 بالمائة سنة 1988 إلى 20.7 % سنة 1991، و 24.36 % سنة 1994 ليبلغ أعلى قيمة له 29.29 % سنة 1999، أي بقيمة مطلقة قدرها 2.427.000 مليون بطل خلال ذات السنة لا يتمتع قرابة نصفهم بتأهيل مهني أو حتى مستوى ثانوي.²

وقد عرفت بداية الألفية تراجعا لمعدل البطالة إلى 28.71 % سنة 2000 إلى 27.3 % سنة 2001 ثم 17.7 % سنة 2004 لتنتقل إلى 15.3 % سنة 2005 أي بقيمة أزيد من 1.4 مليون بطل، هذا الرقم يبقى من أعلى المعدلات في البلاد العربية والعالم.³ استقر معدل البطالة في الجزائر خلال شهر أبريل 2014 في حدود 9.8 % مع تأكيد المنحى التنازلي لمعدل البطالة في اوساط الحاملين لشهادات عليا الذي انتقل من 14.3 % في سبتمبر 2013 إلى 13.0 % في أبريل 2014، حسبما علم اليوم الثلاثاء لدى الديوان الوطني للإحصائيات. وبلغ عدد البطالين في أبريل 2014 نحو 1 151 000 شخص أي معدل بطالة قدر بـ 9.8 % على المستوى الوطني و هو مماثل للمعدل المسجل خلال سبتمبر 2013. وأشار الديوان الوطني للإحصائيات إلى أنه تم تسجيل تباينات هامة حسب السن و الجنس والمستوى الدراسي في وسط فئات البطالين خلال أبريل 2014 موضحا أن معدل البطالة حدد بنسبة 8.8 % عند الرجال بارتفاع قدر بـ 0.5 نقطة مقارنة بسبتمبر

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير عن البطالة في الجزائر لسنة 2007 - 2008 ، ص 24.

² علي حميدوش، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2007، ص 147.

³ المرجع نفسه ، ص 258.

2013 استنادا إلى تحقيق عن طريق سبر الآراء حول التشغيل أنجز في وسط العائلات خلال أبريل 2014 (الفترة المرجعية). وبالمقابل، سجلت نسبة البطالة في وسط الفتيات حسب ذات المصدر تراجعاً ملموساً من 16ر3 % إلى 14ر2 % خلال نفس الفترة.

ويؤكد التحقيق المنحي التنازلي لمعدل البطالة لدى حاملي الشهادات العليا الذي انتقل من 21ر4 % إلى 14ر3 % بين سبتمبر 2010 و سبتمبر 2013 ليبلغ 13ر0 % في أبريل 2014. أما مستوى معدل البطالة لدى الشباب (16-24) فشهد استقراراً ما بين سبتمبر 2013 و أبريل 2014 بحيث بلغ 24ر8 % و هو يمس حسب للتحقيق شابة نشطا من أصل أربعة. وأشار التحقيق إلى أن "حوالي بطلين اثنين من أصل ثلاثة يبحثون عن عمل منذ سنة أو أكثر" مسجلاً "انتشاراً للبطالة الطويلة الأمد لا سيما لدى الأشخاص غير الحاملين لشهادات (8ر67 %) مقارنة بالجامعيين (6ر58 %).¹ ويعود انخفاض البطالة إلى مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي ساهم في خلق 728.500 منصب شغل بين المرحلة 2001-2004 ومختلف الأجهزة التي وفرتها الدولة من أجل مكافحة البطالة وتخفيض الآثار الاجتماعية عن برامج الإصلاحات الاقتصادية منها

- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية.

- عقود ما قبل التشغيل.

- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

- الصندوق الوطني لمنحة البطالة.

- المؤسسة المصغرة والقرض المصغر تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية.²

غير أن ما يعاب على هذه البرامج أنها لم تقدم حلولاً نهائياً وإنما قدمت حلولاً تسكينية لأزمة البطالة قائمة على المعالجة الإحصائية والاجتماعية للبطالة في مقابل إهمالها لعنصر الفعالية والإنتاجية. وبالنسبة لعقود ما قبل التشغيل والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة والوظائف المأجورة بمبادرة محلية، فالملاحظ عليها إنها إلى جانب كونها وظائف مؤقتة لمدة زمنية قصيرة فإنها تتميز بتعويضات منخفضة قد تصل إلى 2360 دج شهرياً.³

¹ الجزائر: استقرار البطالة في حدود نسبة 9ر8 بالمئة وتأكيد المنحي التنازلي في أوساط الجامعيين (ديوان)، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.djazairiss.com/aps/407059>

تاريخ الدخول: 2018/05/16 على الساعة 21:25.

² علي حميدوش، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المرجع نفسه، ص 258.

³ وحيدة بورغدة، حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 107-109.

الفرع الثاني: الحق في القضاء على الفقر وارتفاع مستوى المداخيل

لقد عرف البنك الدولي الفقر على أنه " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة." وقد تم التمييز بين نوعين من خطوط الفقر:

- خط الفقر المدقع: الذي يمثل التكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلا لفترة قصيرة.
- خط الفقر المطلق: الذي يمثل إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية التي تشمل السلع الغذائية وغير الغذائية مثل الملابس، السكن، التعليم، الصحة.¹

فارتفعت نسبة الفقر من 8% عام 1988 إلى 20% منتصف التسعينيات. أي بنسب تتراوح بين 88 إلى 123 حسب أنواع الفقر. إذ تم إضافة 13% من أرباب العائلات المأجورين إلى مرتبة الفقراء جدا خلال سنتي 1996 و1997 فقط. وهكذا، فلقد انتقلت نسبة الفقر المدقع للجزائريين من 3.2 % سنة 1988 إلى 5.7% سنة 1999 .

وفي سنة 2001 قدر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عدد الفقراء في الجزائر بحوالي 6.4 مليون، أي بنسبة 21% من إجمالي السكان يعيش أغلبهم (70 بالمائة) في الوسط الريفي ولا ينفق 20% الأكثر فقرا منهم سوى 66 دج سنويا.² وقد بلغ معدل الفقر البشري في الجزائر 18.75% في سنة 2006، وتتمحور إستراتيجية مكافحة الفقر في الجزائر في نشاطات التضامن الوطني، الشبكة الاجتماعية وبرامج المساعدة على التشغيل. ونتيجة لذلك عرف مؤشر الفقر البشري تحسنا معتبرا كما يتضح في الجدول التالي:

جدول يوضح: تطور معدل الفقر البشري:

البيان	1999	2000	2004	2005	2006
معدل الفقر(%)	23.35	22.98	18.15	16.60	18.95
معدل الامية%	33.40	32.80	28.00	23.70	27.20
معدل الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية %	/	6.00	3.50	3.50	3.70

¹ نجية بلخثير، التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012، ص140.

² عيسى بن ناصر، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، باتنة العدد 8، 2003 ، ص135.

Source: Conseil National Economique et Social en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement : **(Rapport National sur Le Développement Humain -Algérie,** 2008,p: 40.

يبين الجدول انخفاض معتبر في مؤشر معدل الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 2000-2005، إذ انخفض من 23.35% إلى 16.60% لكنه عاد ليرتفع في سنة 2006 إلى حوالي 19.1%¹.

حذر البنك العالمي في تقرير له من تفاقم الفقر في الجزائر وتدني مستوى معيشة السكان، كما حذر من انحدار شريحة من السكان تحت عتبة الفقر، قدرها بـ10 في المائة من السكان، متوقعا تسجيل نسبة نمو للناتج المحلي الخام بـ1.4 في المائة هذه السنة، وهي نسبة أقل من توقعات هيئة "بروتون وودز" السابقة التي قدرتها بـ1.8 في المائة. وأشار تقرير البنك العالمي إلى توقع انكماش نمو الناتج المحلي الخام حسب الفرد بالجزائر إلى مستوى سلبي في حدود 0.6 في المائة، وهو ما سيساهم في بروز مضاعفات منها ضعف القدرة الشرائية وتدني مستوى المعيشة للسكان، معتبرا أن انخفاض مستوى أسعار النفط أكثر من المتوقع وبالتالي تدني الإيرادات سيزيد من حدة الضغط الاجتماعي والاستياء والغضب على الجبهة الاجتماعية.

ونبهت هيئة "بروتون وودز" إلى إمكانية أن ينزل 10 في المائة من السكان تحت عتبة الفقر، ما يعني أن عدد السكان الذين يقعون في مستوى الفقر سيقدر بنحو 20 في المائة، أي ما يعادل أكثر من 8 ملايين جزائري. من مجموع 40 مليون نسمة. وكان مستوى الفقر يقدر في الجزائر ما بين 10 إلى 12 في المائة من عدد السكان، في وقت يشير البنك إلى اتساع الفوارق أيضا في الدخل بين الجزائريين، وفقا لمقياس معامل "جيني"، هذا الأخير قدر في 2011 بنسبة 27.7 في المائة، وعرف اتساعا أكبر كانعكاس للفوارق التي تتسع بين أفقر فئات المجتمع وأغنى فئاته في الجزائر.

ويتضح أن موضوع التفاوتات الاقتصادية أو عدم المساواة الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بتوزيع الدخل والثروات أضحي يطرح بحدة خلال العقدين الماضيين، ويكشف معامل "جيني" عن قياس مدى الفارق المسجل في مجال الأجور والإيرادات أو الدخل ومستويات المعيشة، كونه يركز على حسابات وما يعرف بمنحنى "لورنز"، وهو يعتبر أكثر مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع استخداما والتي تعكس، خلال السنوات الماضية، اتساع الهوة بين الفئات الفقيرة والغنية في الجزائر، حيث عرفت هذه الفوارق اتساعا في مجال توزيع الثروة والدخل، لاسيما خلال العشرية الماضية، موازاة مع تأثر شريحة كبيرة من الطبقة المتوسطة أيضا، وهو ما يجعل الكثير من الأسر، بتقدير البنك العالمي، تعبر عن قلقها من سيورة تطور الأوضاع، لاسيما مع ارتقَاب تبني الحكومة بمعية البنك العالمي برنامج مراجعة الدعم، بدعوى استفادة الفئات الأكثر حاجة منه، فضلا عن بلوغ العديد من المنتجات منها الطاقوية مستوى التكلفة الحقيقي، حيث يرتقب إعادة النظر مجددا في أسعار الوقود.² وقد قدم برينودزكي przeworski دراسة بعنوان يرى فيها بأن الفقر يؤدي إلى تهديد استقرار الديمقراطية ويطرح في ذلك ثلاث فرضيات لسيناريوهات:

¹ حسين العلمي ، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا وتونس والجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012-2013، ص110.

² البنك العالمي: "الفقر سيتفاقم في الجزائر"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.algeriachannel.net/2017/09/>

تاريخ الدخول: 2018/05/16 على الساعة 21:30.

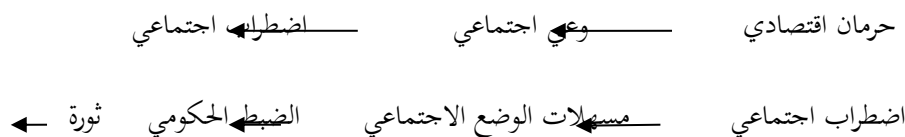
- 1- عدم المشاركة: تعتبر نسب الإقبال الانتخابي الضعيفة ميزة العجز الديمقراطي، وتوحي بضعف انتشار دعم المؤسسات الديمقراطية، وتتضمن الآلية السببية لانهيار الديمقراطية، احتجاجات تكون على شكل ثورات أعمال عنف... .
 - 2- المشاركة: مع التأثير السهل بالاتجاهات غير الديمقراطية.
 - 3- المشاركة مع المطالبة بإعادة توزيع مخرجات العملية التنموية، عادة ما يلتزم الفقراء بالعملية السياسية الديمقراطية ما يخلق قلقاً لدى الأغنياء، يؤدي بهم إلى تبني آليات استبدادية للسيطرة.
- من خلال السيناريوهات يحاول بريزودزكي إظهار أهمية ارتفاع نصيب الفرد من الدخل العام، وهو ما ذهب إليه ليبست حين اعتبر بأن الفقراء أكثر عرضة لنداءات الديماغوجيين غير المسؤولة، وبالتالي فمشاركة الفقراء تمثل تهديداً للديمقراطية. يستشهد بريزودزكي بمسوح تاريخية لانهيار الديمقراطيات، بين سنتي 1950-1999:

- إمكانية انهيار الديمقراطية في الدول المتميزة بالنصيب من الناتج المحلي الإجمالي أقل من 1000 دولار وهو 0.0845 أي دولة من بين 12 دولة تنهار ممارستها الديمقراطية.

- إمكانية انهيار الديمقراطية في الدول المتميزة بنصيب الفرد بين 1001 و 3000 دولار هو 0.0362 أي دولة واحدة من بين 21 دولة.

- إمكانية انهيار الديمقراطية في الدول المتميزة بنصيب الفرد بين 3001 و 6055 دولار هو 0.0163 أي دولة واحدة من بين 61 دولة.

إن ما يهمننا في دراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو دراسة تأثير الدخل على باقي مؤشرات التنمية الإنسانية متمثلة أساساً في الصحة والتعليم والحريات الاقتصادية والسياسية . ورد في تقرير التنمية البشرية 2010 مقارنة بين نمو الدخل مع التغير في الأبعاد غير المرتبطة بالدخل للتنمية البشرية باستخدام دليل مماثل لدليل التنمية البشرية، يتضمن مؤشري الصحة والتعليم فقط ولا يشمل مؤشر الدخل لمقارنة التغير في قيمة الدليل مع النمو الاقتصادي. وفي نفس السياق، يرى فاروق يوسف أحمد أن العلاقة وإن كانت طردية فإنها غير مباشرة من خلال العلاقة السببية التالية:



على هذا الأساس يقول علي خليفة الكواري: " عندما يكون الإنسان مهمشاً، فلا ينتظر منه أن يكون له دور في التنمية الفعلية، إذ لا بد أن يكون الإنسان مشاركاً منتجاً، ولن يكون ذلك دون إتاحة الفرص لانطلاق قدراته وتأهيله التأهيل النوعي الجيد لاكتشاف المعرفة والمهارة وزيادة رصيده منهما في إطار المواصلة المعرفية والمهارة المتطورة، ولا بد في كل الأحوال من أن يتوافر لديه ما

فوق الحد الأدنى من حقوق المواطنة متواكبة مع واجباتها... ومن أهم حقوق المواطنة تمتع الإنسان بقدر مناسب من الحرية والمشاركة في صنع القرار من منطلق تأكيد مسؤوليته الاجتماعية وانتمائه.¹

الفرع الثالث: الحق في التعليم

ركز ليبست بشكل كبير على التعليم إذ يرى بأن " يفترض من التعليم أن يوسع أفاق الناس، يمكنهم من فهم الحاجة إلى قواعد التسامح، ويجد من التمسك بالمذاهب الأحادية المتطرفة، ويزيد من قدرتهم في صنع خيارات انتخابية عقلانية". وتبين المعلومات المجمعة عن طريق سبر الآراء لأناس سئلوا في مختلف دول العالم عن رؤيتهم الخاصة للقواعد الديمقراطية مثل التسامح مع المعارضة، توجهاتهم اتجاه الأقليات العرقية و الإثنية، وإيمانهم بنظام التعدد الحزبي مقارنة بالأحادية الحزبية، أثبتت هذه المسوح أن أهم العوامل المميزة بين الإجابات هي مستوى التعليم.²

ففي الجزائر بالرغم من تحسن الإطار المعيشي للفرد الجزائري والجهود المبذولة في التنمية البشرية حسب ما يشير إليه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية البشرية 2008، إلا أن نسبة الأمية تبقى مرتفعة بشكل ملفت للانتباه، إذ تقدر بأكثر من 28%. حيث أن التعليم في الجزائر إلزامي من سن 6 إلى 16 سنة، وبعدها كانت نسبة المتعلمين 10%، فقط عند الاستقلال فقد تطورت لتصبح 80.6% في نهاية 2009. إذ سمح التعليم الإلزامي بالقضاء على حد كبير على الأمية التي كانت سائدة سابقا في الوسط النسائي بشكل خاص، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية 100% في سنة 2010، بينما بلغت نسبة التسجيل في المتوسط من 11 إلى 14 سنة والثانوي من 15 إلى 17 سنة 95% و 31% على التوالي في سنة 2009، كما بلغت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي 18%، 11% و 17% على التوالي وذلك في سنة 2002.³

وأشار وزير التربية الوطنية إلى أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا في القضاء على هذه الظاهرة التي بلغت عام 2002 ما نسبته 50.26% بعدما كانت تقدر نسبتها غداة الاستقلال بـ 85%، غير أنه وحسب الوزير تبقى ظاهرة الأمية من بين تحديات الدولة الجزائرية، ذلك أن عدد الأميين لا يزال مرتفعا إذ يقارب حوالي 7 ملايين وبنسبة تفوق 35% لدى الإناث وتقارب 18% لدى الذكور، كما ترتفع هذه الأعداد والنسب في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية.⁴

¹ يوسف زدام، دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة في البلاد العربية (دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الانسانية)، مرجع سبق ذكره، ص 80-83.

² المرجع نفسه، ص 84.

³ حسين العلمي، مرجع سابق ذكره، ص 108.

⁴ طاهر بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006، ص 106.

وكشف مدير الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار كمال خربوش العام الماضي أن الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية المطبقة بين 2007 و 2015 مكنت من محو أمية أزيد من مليوني شخص أمي لا يعرف أبجديات القراءة والكتابة والحساب، مؤكدا ضرورة الانتقال إلى استراتيجية جديدة بين 2015 و 2024 تنفيذا للتوصيات الإقليمية والعالمية.

وقال خربوش، للاذاعة الجزائرية، اليوم السبت إن "الإستراتيجية التي اشتركت فيها قطاعات عدة وتجد لها نحو 12 ألف عون متعاقد مكلفين بمحو الأمية واستهدفت النساء والفتيات خاصة في المناطق الريفية والشريجة العمرية بين 15 و 49 سنة، مكنت من تحقيق نتائج باهرة في محو الأمية وخفض نسبة هذه الآفة إلى 12.33 بالمائة بعد أن كانت في حدود 22.3 بالمائة قبل سنوات قليلة¹.

الفرع الرابع: الحق في الصحة

تعتبر الصحة إلى جانب كونها حق عالمي أساسي، فهي من حق كل مواطن في أي دولة، وفي هذا الإطار حاولت الجزائر منذ الاستقلال² توفير حاجيات السكان في مجال الصحة.³ إن الرعاية الصحية في الجزائر غير منتظمة في أفضل الحالات. مع ارتفاع نسبة الجيل الشاب بين السكان فلا يوجد -كمعدل وسطي- سوى طبيب واحد لكل 1000 نسمة، و 2 سرير في المستشفيات لكل 1000 نسمة. فمستوى الرعاية الصحية في الجزائر متواضع حتى عند مقارنته مع جيرانها الأفارقة.

أما نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية فقد كانت حوالي 4.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة 2000-2010، كما أن العمر المتوقع عند الميلاد بلغ 73 سنة في عام 2010. وستستمر الخدمة العمومية بالصحة في تعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحية وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي والاستشفائي الجوهري.⁴

الفرع الخامس: الحق في مستوى عيش لائق وآمن

تتميز الهجرة الداخلية في الجزائر وفي البلدان النامية بشكل عام بأنها هجرة ذات اتجاه واحد من الريف إلى المدينة ولهذا تتسبب في مشاكل عمرانية في وسط ضواحي المدن مثل ظهور الأحياء العشوائية وأحياء الصفيح والمساكن اللارسمية في الضواحي غير مخططة

¹ نسبة الأمية في الجزائر 12.33 بالمائة، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.elkhabar.com/press/article/116822>

تاريخ الدخول: 2018/05/16 على الساعة 21:45.

² * وبطبيعة الحال إن دولة ما بعد الاستقلال منحت للأفراد الجنسية، ولم توفر لهم شروط امتلاك مواطنة بالمعنى الحقيقي. -فقد نص الدستور الجزائري في المادة 29 على أن المواطنين الجزائريين سواسية أمام القانون، و لا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرف أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو جماعي. و أشار الدستور التونسي إلى أن جميع المواطنين "متساوون في الحقوق و الواجبات" (الفصل السادس). و لم يشذ دستور المملكة المغربية عن القاعدة حيث نص في الفصل الخامس على أن "جميع المغاربة سواء أمام القانون"، و إلى أن "الرجل و المرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية" (الفصل الثامن). للمزيد انظر: سيدي محمد ولد يب، الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية، ط1، عمان : دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، 2012، ص 237.

³ Saihi.A, "le système de la santé publique en Algérie", revue gestion hospitalières, n ° 455, avril 2006, pp241

⁴ Conseil National Economique et Social en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement, Rapport National sur Le Développement Humain -Algérie, 2008, p 40.

مع التوسع العشوائي للمدن، وتؤكد المعطيات الإحصائية للتعداد السكاني لعام 1977 أن الاتجاه العام للهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة يقدر بمعدل سنوي 130 ألف نسمة.¹

فقد كان حوالي 737000 مواطن جزائري يهجرون الريف سنويا فان المعدل السنوي للهجرة بلغ 6.5 % وتختلف هذه النسبة من منطقة إلى أخرى. وهكذا يتضح أن سكان الريف في تقلص دائم مما يؤكد فكرة تضخم سكان المدن نتيجة الهجرة الريفية. هذا التضخم الذي لا تسهم فيه الزيادة الطبيعية إلا بنسبة 3.2%.²

ومن خلال ما سبق كان دافع الهجرة هو دافع اقتصادي الرغبة في الحصول على عمل لتحسين المستوى المعيشي وكسب الرزق، وكان للعشرية السوداء أثرها الكبير في زيادة حركة الهجرة نحو المدن بسبب غياب الأمن وانعدام الاستقرار فتعرض الكثير من الريفيين للتهديد وبسبب الخوف اضطروا إلى الهجرة والعيش في ظروف صعبة بل مأساوية (ظهور أزمة السكن و انتشار الأحياء القصديرية في الشوارع الكبرى للمدن).³ هكذا فلا يمكن أن نحقق مواطنة بمعنى المشاركة وتحمل المسؤولية النوعية في الشؤون العامة، بدون مواطن يشعر بحقوقه، وواجباته في القضاء الاجتماعي والوطني ولا مواطنة إلا بمشاركة حقيقية.

المطلب الثاني: المواطنة آلية لتحقيق الديمقراطية

ولكي تترسخ المواطنة فهي تحتاج إلى تربة تحضنها وتنميتها وتساعد على توطينها في الممارسة، أي في الثقافة السياسية للدولة والمجتمع معا. ولعل من المداخل الأساسية لترسيخ المواطنة وتعزيز استقرارها وجود دولة تكفل العيش المشترك، وتضمن تماسك المجتمع واندماج كافة مكوناته، والأهم تصوغ علاقات متوازنة ومتكاملة مع المجتمع بمختلف تعبيراته الاجتماعية والسياسية والإثنية والثقافية. لذلك يرتكز أفق توطيد المواطنة وتوطينها بمدى قدرة دول المنطقة على التحول من دول تقليدية ذات طبيعة سلطانية، إلى دول عصرية مؤسسة على قيم ومبادئ ذات مضمون ديمقراطي وحداثي، ومن جهة أخرى استمرت علاقة الدولة بالمجتمع موسومة بقدر كبير من التسلطية والتحكم، الحال الذي أدى دون ميلاد المتطلبات اللازمة لمفهوم المواطنة وتوطنه في المجتمعات المغاربية، فالمواطنة تعني وعي الفرد وانتمائه إلى جماعة محددة مندججة اجتماعيا وذات هوية سياسية، والحال أن ذلك لا يتحقق إلا في دولة مؤسسة على شرعية دستورية وسياسية، وقادرة على احتضان الجميع على قاعدة ميثاق اجتماعي، يكفل للأفراد مواظمتهم، سواء في وجهها الحقوقي والقانوني

¹ عبد اللطيف بن أشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، الجزائر: المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية، 1982، ص 146.

² مسعودة عطال ، النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية: دراسة ميدانية بحى طريق حملة بمدينة باتنة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، 2008-2009، ص 97-98.

³ المرجع نفسه، ص 64.

(الحقوق والحريات)، أو على صعيد المشاركة السياسية التي تسمح لهم بتقرير مصيرهم بطوعية واقتناع وتجعل منهم كائنات سياسية مندمجة في المعمار الاجتماعي والسياسي العام، ومساهمة بفاعلية في التفكير في الشأن العام.¹

خاتمة:

نتفق في الأخير أن مبدأ المواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة يتأثر بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات، ومن هنا يصعب وجود تعريف جامع مانع له، ولكن بالرغم من صعوبة تعريف المواطنة، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن مصطلح المواطنة يمكن استخدامه دون دلالة ملزمة.

فمصطلح المواطنة مثله مثل مفهوم الديمقراطية المعاصرة والدستور الديمقراطي الذين يمتان بصلات وثيقة له. مفهوم يتطلب وجود و إقرار مبادئ و آليات تضمن تطبيقه على أرض الواقع.

وكذلك لا بد من وجود الحد الأدنى من الشروط التي تسمح لنا بالقول بمراعاة مبدأ المواطنة في دولة ما من عدمه. وتشمل هذه الشروط إلى جانب الحقوق القانونية والدستورية وضمانات المشاركة السياسية الفعالة، الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية.

¹ أحمد مالكي ، من أجل تصورات جديدة للمواطنة ، المواطنة في المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربة، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، عدد 09، نوفمبر 2012، ص 02.